

التجربة التكاملية المغاربية بين دواعي الأفول و ضرورة الإحياء
The Maghreb Integration Experience Between The
Decline Causes and The Necessity of Revival

قطاف تمام أسماء

جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)

asma.guettaftemam@univ-biskra.dz

تاريخ النشر:

2024/10/12

تاريخ القبول:

2024/09/23

تاريخ الارسال:

2024/04/19

الملخص:

تعتبر التجربة التكاملية المغاربية من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على مستوى منطقة شمال إفريقيا، وعلى الرغم من تمتع هذه المنطقة بكل عوامل التكتل والاندماج الإقليمي، غير أنها تشهد العديد من العراقيل التي حالت دون استمرار هذه التجربة الرائدة، ليبقى إتحاد المغرب العربي معلقاً بين معطيات واقع يفرض عليه الجمود بعد تأسيسه و مستجدات البيئة الدولية الحالية التي تفرض على الدول الأعضاء في المغرب العربي ضرورة إعادة النظر في هذا المسار و البحث في سبل إحيائه .
الكلمات المفتاحية: إتحاد المغرب العربي ، دوافع التكامل ، آليات تفعيل التكامل ، التجربة التكاملية المغاربية ، تحديات التكامل ، التكامل الإقليمي .

Abstract:

The Maghreb integration experience is considered as one of the important experiences in the field of regional integration at the level of the North African region. Although this region has all the factors of regional integration, but it is witnessing many obstacles that prevented the continuation of this leader experience, the Arab Maghreb Union till now suspended between the reality which impose a stagnation after its establishment, and the developments of the current international environment which impose on the member states

التجربة التكاملية المغاربية بين دواعي الأفول و ضرورة الاحياء
of the Maghreb to reconsider this path and search for ways to revive
it.

Keywords:

Arab Maghreb Union, Integration Motivations, Integration Effectiveness Mechanisms , The Maghreb Integration Experience, Integration Challenges, Regional Integration.

مقدمة:

يعتبر التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي وأمرنا ضروريا لمواجهة مختلف التحديات التي تعترض الدول الأعضاء، لما يوفره التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها ومعطياتها الجغرافية وما تفرضه من قيود على إمكانات هذه الدول وقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن بين أهم التجارب ومحاولات التكتل الإقليمي التي ظهرت في شمال إفريقيا التجربة التكاملية المغاربية.

يمثل اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمس: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا، حيث يشكل تجربة تكاملية مغاربية تستفيد منها كل الدول المغاربية و كذلك لرفع الضغوط التي تتعرض لها كل دولة و بالنظر إلى آمال الجماهير وعوامل التكامل فإن آفاق التجربة واعدة من حيث المبدأ، لكن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيامه و تفعيله حتى يكون في مستوى آمال وتطلعات الشعوب المغاربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة ومن أجل ذلك سنقوم في هذه الدراسة بدراسة مقومات التكامل بين بلدان المغرب العربي الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) و أهم التحديات التي تواجهه في ظل البيئة الدولية الراهنة و منه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجهها التجربة التكاملية المغاربية في سبيل إحيائها ؟
المقاربة المنهجية:

إن دراسة وتحليل هذا الموضوع تطلبت مني اعتماد مقاربة منهجية مركبة من:

المنهج الوصفي :

لكوننا بصدد إعطاء معلومات و حقائق حول هذه التجربة التكاملية في شمال

إفريقيا رصد على أرض الواقع و وصف هياكل الاتحاد المغاربي .

منهج البحث التاريخي المقارن :

تم استعماله في رصد مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها التجربة التكاملية المغربية و مقارنتها بالأوضاع الحالية التي آلت إليها.

المنهج الوظيفي :

وذلك من خلال معرفة الأجزاء المكونة للنسق الكلي و عديد الوظائف المنوطة به تماشيا مع الهدف الكلي و هو الوظيفة التي يقوم بها النسق العام. و قد تضمنت خطة البحث مبحثين مستقلين عن بعضهما تناول الأول منهما مقومات و دوافع تأسيس التجربة التكاملية المغربية , و الاطار المؤسسي للتجربة , أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى تحديات التجربة و أهم سبل إحياء هذه التجربة التكاملية , وفق الخطة التالية:

المبحث الأول : التجربة التكاملية المغربية : المقومات و دوافع التأسيس
المطلب الأول : المقومات التكاملية في التجربة التكاملية المغربية.
المطلب الثاني : دوافع التكامل في التجربة التكاملية المغربية.
المطلب الثالث : تأسيس التجربة التكاملية المغربية.

المبحث الثاني : تحديات و آليات إحياء التجربة التكاملية المغربية
المطلب الأول : تحديات التجربة التكاملية المغربية

المطلب الثاني : آليات إحياء و تفعيل التجربة التكاملية المغربية
المبحث الأول : التجربة التكاملية المغربية : المقومات و دوافع التأسيس

لا يمكن صياغة إستراتيجية تكاملية واضحة المعالم ومحددة الأهداف في منطقة المغرب العربي دون الانطلاق من معرفة حقيقية لحجم الإمكانيات المتاحة على مستوى البلدان المغربية، ومن هنا نتساءل هل استطاعت دول المغرب العربي استغلال إمكانياتها المختلفة لخلق تكامل مغربي حقيقي وفاعل أم عكست تعميق درجة أزمة تحقيق هذا التكامل ؟

المطلب الأول : المقومات التكاملية في التجربة التكاملية المغربية.

تتمتع منطقة المغرب العربي بجملة من المقومات و العوامل التي تشجع هذه الأخيرة على إقامة أي تكتل إقليمي ناجح و رائد في المنطقة بما يعود على شعوب المنطقة بعظيم النفع .

1- الوحدة التاريخية:

لقد كانت بلدان المغرب العربي وحدة واحدة موحدة، ثم أتى الاستعمار الفرنسي والإيطالي فاحتلها وقسمها، وبقيت هذه القوة الاستعمارية تمثل نفسها وصية ، وأخيرا ومنذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، تشهد السياسة الأمريكية اتجاه بلدان المغرب العربي تطورا بعد أن كانت حكرا للسياسات و المصالح الأوروبية،و لذلك فتاريخ بلدان المغرب العربي عامل أساسي في الوحدة المغربية لأن الضرورة التاريخية تقتضي ضرورة تكامل هذه البلدان بعضها ببعض.¹

2- الإمكانيات الطاقوية المعدنية:

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الطاقوية المعدنية التي تشكل المدخلات الأساسية لمختلف الصناعات في العالم، ومصادر للاقتصاديات العالمية الحديثة، حيث يشمل المغرب العربي على احتياطي بترول يتجاوز 5 مليار طن واحتياطيات غازية تزيد عن 6000 مليار م³ حسب إحصائيات عام 2004 في الجزائر وليبيا، إضافة إلى احتياطيات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس، مع احتمالات لاكتشاف احتياطيات أخرى في معظم دول المغرب العربي. ومن هنا تنبثق مبررات إنشاء تكامل مغاربي من واقع الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول مقارنة بإمكانياتها، حيث أن نمو التجارة لديها منفردة يعمل على نمو اقتصاديات الدول الصناعية بدرجة لا يسمح بتنمية تجارة دول المغرب العربي بصورة مستقلة، وكذا القيود التي تفرضها الدول الصناعية الكبرى على صادراتها من السلع المصنعة أو الزراعية مما يوجب على الدول المغربية فتح أسواقها على بعضها للتبادل فيما بينها.²

3- الإمكانيات الطبيعية والمائية:

يتربع إقليم المغرب العربي على جزء من القارة الأفريقية ، ويشكل كتلة جغرافية متناسقة و متماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية ، مما هيا تشابها في الظروف

¹ عبد الرشيد زرواتي، يحيى سعيدي، جدوى الاتحاد المغاربي وتكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع، من الموقع: <http://www.ulum.nl> التاريخ: 2024/02/02، الساعة: 14:00.

1- إيتسام بدري " أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي " ملتقى مغاربي حول مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

المناخية و تقاربا في نشاط السكان ، ويسر سبل التواصل بين المقيمين ،¹ و تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الزراعية وتنوع المحاصيل النباتية والحيوانية وتمتد بلدان المغرب العربي على مساحة تقدر بـ 468.8 مليون هكتار، وتشكل الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال نسبة 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي وتبلغ 21 مليون هكتار. كما تتوفر على إمكانيات مائية معتبرة على الرغم من أن الاستفادة من الثروة المائية ضعيفة في مجال الطاقة والري أو مجال المياه الصالحة للشرب، وهذا راجع إلى ضعف عملية الاستغلال في هذا المجال.

4- الإمكانيات البشرية:

يضم المغرب العربي أكثر من 84 مليون نسمة يتوزعون على خمسة بلدان تختلف من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع العمري والجنسي والثقافي، وتبرز أهمية هذه الطاقة البشرية في ضرورة تفعيلها للقيام بدورها في العملية التكاملية على مستوى المنطقة. يذكر بأن الدول المغاربية صنفت حسب مؤشر التنمية البشرية حسب المجموعة المتوسطة أي ما بين 0.6 و 0.74، في حين يصل هذا المؤشر في بعض الدول المتقدمة إلى 0.90.²

المطلب الثاني: دوافع التكامل في التجربة التكاملية المغاربية.

■ الدافع التكاملي التاريخي والجيوستراتيجي:

تستند الدائرة الإقليمية المغاربية إلى أسس دينية وتاريخية واجتماعية وحضارية مشتركة دعمت وجود تكاملية تمخض عنها إتحاد المغرب العربي، فالمنطقة لها مكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية نظرا لأهميتها الإستراتيجية منذ أقدم العصور والحضارات الإنسانية حتى الوقت الراهن.

ويرجع ذلك لكونها منطقة اتصال مباشر بين قارة إفريقيا وأوروبا بالإضافة إلى إشرافها على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط – مضيق جبل طارق وخضوعها للاستعمار في فترات مختلفة وظروف متقاربة، كل هذا خلق جسر لضرورة وجود تنسيق وتكامل بيني . إلا

¹ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005، ص 162.

² - محمد عاشور ، التكامل الاقليمي و التنمية في إفريقيا: الواقع و التحديات، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 2005، ص 161.

التجربة التكاملية المغاربية بين دواعي الأفول وضرورة الاحياء
أن الاستعمار الأوروبي ساهم في إيجاد وحدات منفصلة عن بعضها، لكن مرحلة ما بعد
الاستقلال والتحول التي شهدها العالم رسخت أهمية وجود نوع من التكامل بين دول
المغرب العربي فالتقارب الجغرافي يدعم إلى حد كبير وجود صياغة إطار للتقارب -
سياسي، اقتصادي أمني، ثقافي- يقوم على أساس وجود قضايا وأولويات مشتركة للأنظمة
والشعوب لتدعيم المصالح المشتركة

■ الدافع التكاملي الأمني - السياسي:

إن تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم
المتبادل بين القادة والاستقرار السياسي في المنطقة، يعمل على توجيه مسار التكامل
الاقتصادي جنبا إلى جنب مع تقارب وتكامل سياسي بين الدول المغربية.
وتتجلى بواقعه بصورة رئيسية في وجوب توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من
التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والعلاقات بين دول المنطقة
وحكوماتها¹

■ الدافع التكاملي الاجتماعي والثقافي:

يعد التكامل الاقتصادي أساسا ماديا لتكامل معنوي أرقى وأشمل يتمثل في تكامل
اجتماعي وثقافي بين دول المغرب العربي ومن هذا المنطلق يعتبر التكامل إطارا مناسباً لإبراز
خصوصية الهوية الثقافية لهذه المجتمعات أمام زحف العولمة الثقافية وما يمكن أن ينتج
عنه من تهديدات وتهميش لدول المغرب العربي.
كما يتيح التكامل الاجتماعي والثقافي المغربي مجالا واسعا لاستفادة مجتمعات
مشتركة من الخصائص والإنجازات والأخطاء الحضارية لبعضها البعض.

المطلب الثالث: تأسيس التجربة التكاملية المغاربية.

مرت فكرة إنشاء الاتحاد المغربي بمجموعة من المحطات التاريخية، كان أولها لقاء
طنجة سنة 1958 أين انعقد مؤتمر الأحزاب المغربية الثلاثة (زعماء الحركة الوطنية):
حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، و جبهة التحرير الوطني الجزائرية.
ثم تعززت الفكرة بإقامة مؤسسة إقليمية "اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب"
بموجب مبادرة مؤتمر وزراء اقتصاد البلدان المغربية المنعقدة في أكتوبر 1964.

¹ - إيتسام بدري، مرجع سابق.

وتم تزويدها بعدد من المؤسسات والأجهزة لتسيير عملها ودرست إمكانية إقامة تكامل بين اقتصاديات البلدان المغاربية عن طريق:

- تحرير المبادلات البيئية وتنسيق السياسات الاقتصادية.

- تنسيق المبادلات الاقتصادية بين البلدان المغاربية والمجموعة الأوروبية.¹

وقد شهد العام 1980 م إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه ، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد واللجنة الاستشارية القارة ، ولجان قطاعية مختصة (عشرون لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات والبرامج ، واقتراح الإجراءات التنفيذية المطلوب اتخاذها من طرف الأجهزة الإدارية للدول.²

إلا أنها تعثرت بسبب الضعف المؤسسي لعدم وجود سلطة البت في الأمور دون العودة إلى إجماع وزراء الاقتصاد المغاربية، لكن يبقى السبب الحقيقي هي غياب الإرادة السياسية للتنسيق الإقليمي لضيق نظرة كل بلد للتنمية وربطها بوجهة نظره وارتباطاته الداخلية.

واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية نهاية الثمانينيات أين عادت العلاقات إلى الاستقرار (لاسيما العلاقات المغربية الجزائرية بسبب مشاكل الحدود السياسية ومشكلة الصحراء المغربية) وأدت إلى تأسيس المغرب الكبير، باجتماع الرؤساء الأربع و الملك (معاوية ولد الطايح رئيس موريتانيا، الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر، زين العابدين بن علي رئيس تونس، معمر القذافي قائد الجماهيرية الليبية والحسن الثاني ملك المغرب) في القمة المنعقدة في زرالدة في العاشر يونيو 1988.

وقام الرؤساء بتشكيل لجنة مغاربية عليا لإنجاز المشروع الوحدوي وقد استمرت أشغالها من يونيو 1988 إلى يناير 1989.

وفي 17 فبراير 1989، التقى الرؤساء الخمسة في مراكش للتوقيع على الاتفاقية المنشأة للاتحاد المغاربي لتقوية الروابط بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى التكامل المغاربي الشامل.³

¹ سهام حروري " الخلافات السياسية وأثارها على مسار التكامل المغاربي " ملتقى مغاربي حول مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

² - محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي عن الإتحاد المغاربي، [ب.د.ن] الدوحة، 2007، ص 4.

³ سهام حروري ، مرجع سابق .

التجربة التكاملية المغربية بين دواعي الأفول و ضرورة الاحياء

وقد حددت المادة الثانية من المعاهدة أهداف الاتحاد المتمثلة في "تقوية العلاقات الأخوية الموجودة بين البلدان وشعوبها، تحقيق التنمية ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، إقامة السلم المؤسس على العدالة والمساواة، تبني سياسة موحدة في مختلف القطاعات والتحقيق التدريجي لحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال". وبفضل المؤسسات والبرامج المحددة، عرف الاتحاد المغربي انطلاقة جيدة، تدعمت بالإرادة السياسية لرؤساء الدول لزيادة الروابط بين بلدانهم. إلا أن هذا البناء أصبح معطلا منذ 1995 لوجود عوامل عديدة أعاقَت مسيرته وتطوره.¹

المبحث الثاني : تحديات و آليات إحياء التجربة التكاملية المغربية

تواجه التجربة التكاملية المغربية العديد من التحديات التي حالت دون تقدمها و تسببت في تعثر مسيرتها و بغية محاولة معالجة الأمر و الوقوف على مكانن الخلل و إرساء آليات لإحيائها و بعث قاطرة التكامل المغربي من جديد يأتي هذا المبحث و المكون من مطلبين .

المطلب الأول : تحديات التجربة التكاملية المغربية

يمكننا رصد أهم التحديات التي تواجه التجربة التكاملية المغربية كالتالي :

1_العولمة:

تعني العولمة في المفهوم الاقتصادي توسيع وتعميم تطبيق الأساليب والأنماط السائدة في قطر (أقطار) معين على كافة أنحاء العالم، وتواكبها عملية اقتران للحدود القطرية حيث تصبح السيطرة في عمليات الإنتاج والتوزيع عن طريق شركات (هياكل) عالمية، وتؤدي عملية العولمة إلى تزايد الاعتماد المتبادل ما بين الدول.

وبالنظر إلى التعريف السابق للعولمة يمكن القول أن هناك عدة عوامل بتراكمها وتراكم آثارها يؤدي ذلك إلى إعاقه جهود الدول المغربية لتحقيق التكامل هذه العوامل هي:

1. التقلبات التي تميز أسعار المواد الأولية التي تعتبر المصدر الأساسي لدخل هذه الدول.

2. ضعف الاستثمارات الأجنبية في الدول المغربية.

3. تزايد المديونية، وتعمق التبعية التي تعيشها الدول المغربية.

4. هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

¹ - نفس المرجع .

كما أن تأثير العولمة الاقتصادية يؤدي إلى تغيير هياكل الإنتاج والتي تحدد بدورها نوعية السلع والخدمات لإشباع احتياجات الأسواق العالمية، كما أنه في ظل تزايد ظاهرة العولمة ستكون الكيانات الوطنية وسياساتها تابعة للمتغيرات التي تحدثها الشركات العالمية في مجال الاستثمار الإنتاج والتجارة.

نلاحظ من خلال ما ذكر أن العولمة كانت انعكاساتها سلبية خاصة على أداء اقتصاديات الدول المغربية لكنها من المفروض أن تكون نفس هذه التحديات ما يعجل عملية التكامل في المنطقة لأنها لن تستطيع مواجهتها دون إتمام عملية التكامل.¹

2_ التكتلات الاقتصادية:

يشهد العالم اليوم عصرا جديدا تقوم فيه التكتلات الاقتصادية بالدور الأهم في العلاقات الدولية، حيث تهدف هذه المجموعات إلى تقوية اقتصادياتها داخليا وخارجيا، إن الميزة الواضحة لهذه التجمعات هي القوة التفاوضية التي تمتلكها والتي تستفيد منها في الحصول على شروط أفضل في عمليات التبادل التجاري.

وقد انطلقت الدول الأوروبية في تحقيق الشراكة الأورومتوسطية التي تشمل بالضرورة الدول المغربية من منطلق تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية، وطرحت بالتالي اتفاقيات شراكة كانت تجمعها مع دول المغرب العربي متفردة : اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة ليست مجرد اتفاقيات اقتصادية على الرغم من أن معظم ردود الأفعال عليها اقتصر على تناول البعد الاقتصادي، إنما هي اتفاقيات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الدول المعنية. ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال

كما أن اتفاقيات الشراكة هذه تحوي انعكاسات سلبية على مسار التكامل المغربي من حيث:

¹ نسيم طويل " أثر المتغيرات الدولية على مسار التجربة التكاملية المغربية " ملتقى مغربي حول مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-

1. إن فتح الأسواق المغربية أمام المنتجات الأوروبية سيؤدي إلى خلق طفرة كبيرة في تنميتها وسيترتب عليه إعلان وانتهاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لن تواكب أبدا القدرة الإنتاجية والتكنولوجية للسلع الأوروبية.
2. إن اتفاقيات الشراكة هذه ستعطي للدول الأوروبية مبررات أكثر للتدخل في شؤون وسياسات الدول المغربية.
3. إن الدول المغربية ستنقص عائداتها من الرسوم المفروضة على السلع الأوروبية.
4. إن مثل هذه الاتفاقات ستكون حائلا دون قيام التجربة التكاملية المغربية ذاتها، لأنها ستحول اهتمام قيادة الشعوب المغربية إلى احتمالات القيام بشراكة مع دول قوية اقتصاديا لكسب المزايا من ذلك، على أن تقيم تكاملا بينيا ستكون فيه المكاسب النسبية المحققة كبيرة التفاوت.

3_ شروط التجارة الدولية:

من المعروف أن شروط التجارة « Terms Of Trade »، تعمل لصالح المواد المصنعة ذات المحتوى العالي من رأس المال والتقنية مقابل المواد الخام، أو ما سماه منظري مدرسة التبعية والنظام العالمي "شروط التبادل اللامتكافئ"، فإنتاج المواد الصناعية من الآليات وقطع الغيار المصنعة يتم تمركزها في الأقطار المتقدمة بينما ظلت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الخام مثل النفط والغاز ويؤدي ذلك إلى العجز المتتالي والتراكم في الموازين التجارية.

إن النفط الخام يعتبر من السلع المميزة التي تقوم عليها اقتصاديات بعض الدول المغربية -الجزائر، المغرب وليبيا- كان قبل الطفرة الأخيرة في الأسعار ما بعد 2003 بفقد القوة الشرائية لقيمة المصدر منه وذلك بفعل عدة عوامل من أهمها شروط التجارة المجحفة.

4_ التنافسية الدولية:

إن حركة التكتل والتكامل الدولي ستؤثر على اقتصاديات الدول المغربية من حيث تقليل فرص صادرات الدول المغربية على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية، خاصة أن معظم هذه التكتلات تضع في تعاملاتها مواصفات فنية موحدة للمنتجات التي تدخل أسواقها قد يصعب على الدول المغربية الوصول إليها.

تزداد أهمية مفهوم التنافسية لبناء الاقتصاديات الحديثة في العقدين الأخيرين وذلك كمؤشر لمدى قدرة وكفاءة العمليات الإنتاجية والمؤسسات وبيئة الأعمال في الأقطار المختلفة، وتعتبر رفع الإنتاجية وبالتالي تحقيق الرخاء والتنمية المستدامة، العوامل المحددة للتنافسية أشارت إليها الدراسات الحديثة على أنها: الأداء الاقتصادي، كفاءة قطاع الأعمال، والبيئة الأساسية ومستوى التقدم التقني.

إن تقييم التنافسية للأقطار المختلفة أصبح أحد العوامل العامة لتوطين الاستثمار الدولي في المستقبل، فلم يعد يكفي أن يحقق أي قطر إنجازات معينة بالنسبة لمسيرته الائتمانية وإنما أصبحت القدرة على جذب وتركيز الاهتمام بالمقارنة مع الأقطار الأخرى هي المعيار الذي يؤثر في القرارات المستقبلية للاستثمار الخارجي الوطني.¹

5_ مشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب و الصراع على القيادة :

إن أي توتر في العلاقات بين الجزائر و المغرب يؤثر مباشرة على التحالفات القائمة في المنطقة المغربية، وعلى البناء الوحدوي المغربي بالدرجة الأولى. فبالرجوع للتحليل المنطقي لواقع العلاقات المغربية الجزائرية نجد وجود تنافس حاد بين الدولتين حول الريادة و لعب دور المحور على المستوى الإقليمي، حيث أدى مشكل الحدود إلى إحساس المغرب باللاتوازن الجغرافي أمام جزائر مستقلة بمساحة شاسعة و صحراء غنية ، مؤهلة بامتياز للعب دور إقليمي قيادي في المنطقة .

و ترجع مشكلة الحدود منذ استقلال الجزائر ، حيث وصلت حد المواجهة المسلحة سنة 1963 ، بعدما ألحت المغرب على المطالبة ب " تندوف " وفق بروتوكول اتفاق الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة "فرحات عباس " في 6 جويلية 1961 . لكن هذا الاتفاق لم يقنع حكومة ما بعد الاستقلال بقيادة جيش التحرير الوطني التي أعلنت أن الجزائر وحدة واحدة لا تتجزأ، و في ذات الصعيد سعت الدبلوماسية الجزائرية لإمضاء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يعتمد المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار.

حيث وقّعت الجزائر على الميثاق بينما رفضت المغرب ، ليظهر النزاع على الواجهة بعد اعتلاء الحسن الثاني الحكم ، ليتضمن دستور الجزائر الصادر في سبتمبر، رفضا قاطعا للمطلب المغربي وهو ما عبر عنه ب " الجزائر وحدة واحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب " وهو ما أثار سخط الملك المغربي، وما اعتبره خيانة لما اتفق عليه ، مما أدى إلى

¹نسمة طويل ، مرجع سابق.

نشوب النزاع المسلح على الحدود،¹ حيث أقدمت المملكة على خطوة مفاجئة وغير منتظرة، مستغلة ضعف الجيش الوطني الشعبي الجزائري المنهك بعد خوضه حرب تحرير كبرى، فقامت بغزو "تندوف"، وبعضها من المناطق المجاورة لها، فاندلعت على إثرها حرب بين البلدين سنة 1963 عرفت "بحرب الرمال أو حرب الحدود"² وبعد العديد من مبادرات التسوية على المستوى العربي والإفريقي تم تسوية الموضوع و وقف إطلاق النار³، شكّلت هذه الحادثة نقطة مفصلية كبرى، حيث أصبح المغرب يشكل تهديدا مباشراً للأمن القومي الجزائري، وأصبحت المملكة المغربية "شقيقة الأمس" هي التهديد الأساسي لأمن الجزائر.⁴ ورغم تدخل منظمة الوحدة الإفريقية لوضع حد للنزاع، إلا أنها لم تنجح في الوصول لحل نهائي للخلاف، ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائرية رسمياً حتى سنة 1989 أين تمّ إمضاء اتفاق بشأنها، وشهدت بعد ذلك الجزائر والمغرب مرحلة من الانفراج لم تدم طويلاً، لأن قضية الصحراء الغربية بامتداد جذورها في الماضي بقيت تشكل تحدياً استراتيجياً ودافعاً أساسياً لخلق التوتر بين الجارتين.⁵

ويبدو أنّ حرب الرمال لم تكن العامل الوحيد في تأجيج النزاع، وإنما هناك عوامل أخرى، زادت في تشنج العلاقة بين الجزائر والرباط، أهمها التنافس على الزعامة في المغرب العربي وأدوارها في إفريقيا، والعالم العربي، والمتوسط، وحتى في العلاقة مع القوى الكبرى، فالجزائر ولأسباب موضوعية و تاريخية إضافة لثقلها الجيوسياسي والاقتصادي

¹ عبد السلام قريقة "دور الجزائر في إطار المغرب العربي" رسالة ماجستير (كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2003/ 2004) ص 70، 71.

2 طاهر زيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، الجزائر، الشروق، 2011، ص 02.

3 محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية - الأريتيرية، دار الجيل، بيروت، 9001، ص 1.

4 سمير قط "البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري" رسالة دكتوراه (جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2016 - 2017) ص 15.

5 عبد السلام قريقة، مرجع سابق، ص 70، 71.

والدبلوماسية ترى نفسها زعيمة وقائدة المغرب العربي، وأحد أقطاب العالم الثالث وهو نفس الدور الذي يطمح المغرب لأدائه.¹

ليتطور التنافس بين البلدين إلى أقصى مراحل بغلق الحدود البرية بين الجزائر والمملكة المغربية منذ 1994 إلى يومنا هذا، ويرجع غلق الحدود إلى أسباب عديدة، غير أنّ السبب المباشر يرجع إلى فترة التسعينات أين استفحلت الظاهرة الإرهابية بالجزائر²، و مست شرارات منها بعض دول الجوار، فحدثت تفجيرات إرهابية في المغرب، وأثبتت التحقيقات أنّ مرتكبها من أصول جزائرية³، فقامت المملكة بتشديد الرقابة على دخول الجزائريين الأراضي المغربية، لتتخذ بعدها المغرب قرارات "متطرفة" بهذا الشأن، وصلت حد فرض التأشيرة على الجزائريين ليس الموجودين في الجزائر فحسب، بل شملت كل جزائري مهما كانت محل إقامته⁴. ويعد هذا الإجراء الأكثر عنصرية، ولا يستقيم مع ما تفترضه أدبيات الجوار، وهو ما أثار حفيظة الجزائر دولة ومجتمعاً، فاتخذت الجزائر إجراء مماثلاً، انطلاقاً من قاعدة المعاملة بالمثل، وفُرضت التأشيرة على المغاربة، لكن زادت المغرب على ذلك بغلق الحدود البرية، في أوت 1994.

و تعلق الجزائر إعادة فتح الحدود مع المغرب بثلاث شروط حددتها رسمياً لإعادة فتح الحدود وهي أولاً: توقف المغرب عن حملة التشهير، التي تقوم بها الدوائر الرسمية وغير الرسمية على الجزائر، ثانياً: التعاون الفعلي والجاد من المغرب، من أجل إيقاف تدفق التهريب وخاصة المخدرات، ثالثاً: حل قضية الصحراء الغربية⁵.

في سنة 2021 من شهر أوت، قطعت الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، حيث تزامن القرار الذي اتخذته الجزائر من طرف واحد مع أسوأ سلسلة حرائق غابات في تاريخها أودت بحياة قرابة 100 شخص، خاصة في منطقة القبائل، وأسفرت التحقيقات

1 سمير قط، مرجع سابق، ص 16.

2 يعي جلال، مسألة الحدود المغربية الجزائرية، المؤسسة الجزائرية، القاهرة، 1987، ص 155.

3 محمد لغروس، سناء الغويضي، الجزائر تاريخ حافل بالخرجات المسيئة للمغرب، جريدة التجديد، العدد 3272، 2013، ص 06.

4 محمد رضوان، منازعات الحدود في المغرب العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية، الجزائر، 1999، ص 90.

5 سمير قط، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

التجربة التكاملية المغاربية بين دواعي الأفول وضرورة الأحياء
أنّ جماعات «إرهابية» كانت وراءها ، منها منظمة انفصالية تدعى «حركة استقلال
القبائل» أو «ماك»، وحيث صنفها الجزائر حركة منظمة إرهابية، و كذلك حركة «رشاد»
ذات التوجه الإسلامي.

وجاءت خطوة قطع العلاقات الدبلوماسية «الباردة» أصلاً بين البلدين لقيام شكوك بأن
الرباط تدعم حركة «ماك»، وهو ما عبّر عنه صراحة وزير خارجيتها السابق رمطان
لعمامرة، موجهاً أصابع الاتهام إلى المغرب بأن «الأعمال العدائية ضد الجزائر لم تتوقف» ،
إضافة لادانة الجزائر للمغرب بالسماح لإسرائيل بأن تهددها من الأراضي المغربية، فقد
تزامن هذا مع زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك "يائير لابيد" للمغرب والذي رد على
حملة قادتها الجزائر ضد قبول إسرائيل عضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي، قائلاً: "نحن
نشارك المملكة القلق بشأن دور دولة الجزائر في المنطقة، التي باتت أكثر قرباً من إيران،
وتقوم حالياً بشن حملة ضد قبول إسرائيل في الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب"¹

في أكتوبر من السنة نفسها، قررت الجزائر فرض عقوبات اقتصادية على جارتها،
بتوقيف توريد الغاز نحو إسبانيا عبر الأنبوب العابر للأراضي المغربية، الذي تقدر
استفادة المغرب منه بنسبة 7 % من الكمية المنقولة أي ما يؤمن له أكثر من 3 مليارات متر
مكعب من الغاز سنوياً، و ما يمثل قرابة 65 % من الطلب الداخلي على الغاز.² ليعلن
بعدها الرئيس الجزائري الحالي بأن العلاقات بين البلدين وصلت إلى نقطة "اللاعودة".

6_ موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية

ترجع أصول قضية الصحراء الغربية إلى سنة 1975 عند إنهاء إسبانيا احتلالها لإقليم
"الساقية الحمراء" و" وادي الذهب" ³ , واتفاق كل من المغرب وموريتانيا على تقسيم
الإقليم دون حضور الجزائر، أين زادت حدة التوتر الإقليمي، ورأت الجزائر في هذا
السلوك تهديداً لأمنها القومي، وامتداداً للتوجهات التوسعية المغربية، خاصة أنّ هذا الأمر
يدخل في منطقة أمن حيوية بالنسبة للجزائر ، والتي كان قد حدّدها الرئيس الراحل
"هوارى بومدين" بقوله ، " إنّ المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل

¹ "العلاقات بين الجزائر والمغرب تزداد توتراً" 18 مارس 2024 ، من الموقع : <https://aawsat.com/node/4918651> />

² "العلاقات بين الجزائر والمغرب تزداد توتراً" مرجع سابق . الساعة: 10:00 ، 2024/05/15

³ سمير قط ، مرجع سابق ، ص 16.

منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر.¹ حيث اعتبرت المغرب أن الإقليم جزء من تراثها وهو قضية وطنية داخلية، تُحل بمنح الإقليم حكما ذاتيا موسعا في إطار السيادة المغربية. بينما اعتبرته الجزائر قضية تصفية استعمار ومن الضروري منح الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره، وهو يشترك مع الطرح الأممي للتسوية وفقا للجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة.²

فالموقف الجزائري ثابت و داعم للصحراء الغربية " البوليزاريو" ولإجراء استفتاء تقرير المصير والمركز على مبدأ راسخ في السياسة الخارجية الجزائرية صنع هويتها إقليميًا ودوليًا (رفض الاحتلال ومساندة حركات التحرر في الدول الأخرى على غرار فلسطين) 3 والجزائر من حيث المبدأ لا ترفض مغربية الصحراء الغربية كما هو معلن رسميا لكنها تشترط أن يتم ذلك عن طريق استفتاء الأمم المتحدة، وأن يُترك للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، وترفض أن تُضم الصحراء الغربية عن طريق الإلحاق القسري أو بالقوة الى المغرب.⁴ لكن هذا لا يعني أنها لا تدعم البوليزاريو، بل على العكس، ففي واحد من الأمثلة عن دعم الصحراء الغربية، نجد الجزائر توظف نفوذها ومكانتها في القارة الإفريقية لكسب أكبر تأييد لموقف البوليزاريو وموقفها حيال النزاع الصحراوي والمساهمة في اعتراف الدول الإفريقية بـ "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" منذ تأسيسها سنة 1980، وهو ما أدى بدوره إلى عزل المغرب إفريقيًا.

1 محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 135، 136.

2 عبد الكريم رقولي "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية - حالة الصحراء الغربية نموذجًا" - المجلة السياسية للدراسات السياسية، العدد 7، جوان 2017، ص 68.

3 Sahara occidental: Sortir de l'Impasse, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°66 – 11 juin 2007, P11..

4 ديدوي ولد السالك " اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر و مداخل التفعيل " مجلة المستقبل العربي، العدد 312، 27 فبراير 2005، ص 60.

حيث كانت الجزائر من الجهات الفاعلة في النزاع¹، وفي نفس الوقت حرصت على أن لا يتحوّل دعمها لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره إلى انخراط مباشر لها في النزاع. حيث رفضت الدعوات الأمريكية والأوربية للدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب لإيجاد مخرج. حيث أدركت الجزائر أنّ هذا الأمر يخفي محاولة غير مباشرة لتوريثها في النزاع المغربي-الصحراوي رغم عديد تأكيداتها أنّها ليست طرفاً فيه، و تأتي محاولة توريث الجزائر من خلال عاملين أساسيين:

_ قبول الجزائر بالحوار السياسي المباشر مع المغرب سيحمل دلالة وإقرار بأنّ النزاع هو حقّاً نزاعٌ بينها وبين المغرب.

- أنّ الدخول في هذا الحوار يعني سحب القضية الصحراوية من الأمم المتحدة وإسقاط حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بإلغاء صفة تصفية الاستعمار عن النزاع.² كما أنّ الجدير بالذكر أنّ تصنيف المغرب كتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري، أثار في العقيدة العسكرية والدفاعية وسياسة التسلح الجزائرية فمع تطور الصراع مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية، تغير نمط تشكيل القوات المسلحة الجزائرية و ارتفعت النفقات العسكرية من 285 مليون دولار أمريكي، عام 1975 إلى 856.8 مليون دولار عام 1982، أي بزيادة 400 %. مقارنة بزيادة 40 % بين عامي 1965 إلى 1973.³ وهو ما أدى إلى دخول البلدين في سباق نحو التسلح و اعتبار كل منهما تهديد للآخر.⁴

ليعتقم الخلاف بين البلدين أكثر بعد اعتراف الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" بسيادة المغرب على كامل أراضي الصحراء الغربية مقابل تطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل¹.

¹ Jacob Mundy, "Algeria and the Western Sahara Dispute", the Maghreb Center Journal, Issue1, Spring/ Summer, International Crisis Group, 2010, p1.

² حسام حمزة " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري " رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية : 2010 / 2011) ص 100.

³ سمير قط، مرجع سابق، ص ص 16 ، 17 .

⁴ ويكن فازية" تحقيق الزعامة الاقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية (الامكانيات،المظاهر،والتحديات)"الملتقى الدولي الأول حول :الدور الإقليمي للجزائر :المحددات والأبعاد،مارس2014،ص11.

المطلب الثاني: آليات إحياء و تفعيل التجربة التكاملية المغربية

لتفعيل و احياء التجربة التكاملية المغربية يمكن تبني هذه الآليات لإعطاء دفع جديد و روح لبعثها مرة أخرى في ظل المتغيرات الدولية المستجدة :

1_ الإرادة السياسية :

يعتبر توفر الإرادة السياسية الصادقة أهم المداخل لإحياء و بعث الاتحاد المغربي من جديد لكون الاتحاد و التكامل بالأساس عملية ذات طابع سياسي حتى وإن كانت معظم النظريات الاقتصادية تتجاهل ذلك، فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل لن تكون هناك عملية تكاملية، ومنه فإن هذه العملية تتأثر بطريقة أو بأخرى بالجانب السياسي سلباً أو إيجاباً، والركود الذي يعرفه الاتحاد المغربي يعود بالدرجة الأولى إلى غياب إرادة سياسية صادقة بالاتحاد .

و عموماً يمكن القول بأن طبيعة النخبة السياسية التي أخذت زمام الحكم بدول المغرب العربي لم تكن في جوهرها مختلفة عن طبيعة الإدارة الاستعمارية حيث تركز حول بناء الدولة الحديثة أسوة بالمثال الأوربي و استعمال وسائل العنف لتحقيق هذا الهدف.² إضافة إلى أن فكرة الوحدة المغربية شهدت خلال هذه الفترة الممتدة لنصف القرن الماضي , صعوداً و هبوطاً بحسب الأوضاع السائدة في الأقطار المغربية و المستجدات الواردة إليها من تغيرات المحيط الدولي , و التي بطبيعة الحال لم تكن في صالح منطقة المغرب العربي.³

2- تسوية قضية الصحراء الغربية

بينت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه القضية وقفت حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي، فمنذ 1975 وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدماً

1 "الجزائر تغلق مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية" 2021/9/22, من الموقع : <https://www.dw.com/ar/الجزائر-تغلق-مجالها-الجوي-أمام-الطائرات-المغربية/a-59267196>, اليوم : 2024/05/16, الساعة : 16:00 .

² طارق عبد الله "النموذج الاقتصادي الاستعماري و سياسات التنمية في المغرب العربي" قراءات سياسية، العدد 4، 1994، ص 82.

³ السالك ولد ديدوي 'اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر و مداخل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 32، 2005، ص 56.

التجربة التكاملية المغاربية بين دواعي الأفلول و ضرورة الاحياء
نحو التكامل بفعل هذه القضية. حيث تعتبر عاملا للتوتر و تغذية سياسة الخلافات في
المنطقة¹ و جر الدول الأعضاء الأخرى إلى سياسة التحيز لأكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة
وهما الجزائر والمغرب واللتين لا يمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما.

و قد تسببت هذه القضية بالتوتر والتأزم بين المغرب والجزائر قبل نشوء الاتحاد،
واستمرت معه خلال مسيرته الطويلة إلى يومنا هذا، فالمغرب يضع في الأساس بدايةً تسوية
قضية الصحراء الغربية قبل الشروع في تعاون وطيد وإعطاء دفع جديد لاتحاد المغرب
العربي، معتبرا أن القضية وطنية لا يمكن أن توضع جانبا أو أن تترك للتسوية في إطار
الأمم المتحدة، والجزائر تُعارض هذه النظرة وترى أن قضية الصحراء الغربية يجب أن
تُقَضَّ بين الطرفين المعنيين: المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات
الأمم المتحدة.²

3- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغربي

بالرجوع لمعاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي فهي لا تؤسس لاتحاد فيدرالي أو
كونفدرالي وإنما مجرد تجمع لدول في منطقة المغرب العربي يجمعها عنصر الدين والتاريخ
والحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، أي أن المعاهدة لا تنشئ هيئة
فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية، وهذا ربما ما قد يشكل سببا مباشرا و تخوفا
من القيادات لوجود هيئة فوق وطنية .

فالوضع الدولي يفرض على دول التكتل مواجهة التحديات مجتمعين حتى وإن
تطلب منها ذلك تقديم تنازلات خدمة للمصلحة العامة، وبالتالي تجاوز فكرة الوطني
والمغربي .

4- تجنب فكرة الدولة القائد

دول المغرب العربي مطالبة بتجاوز فكرة الدولة القائد التي لازمتها منذ زمن و تسببت في
تعثر مسيرة الاتحاد ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب، فباعتبارهما أقوى دولتين في

¹ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 66.

² طارق عبد الله "النموذج الاقتصادي الاستعماري و سياسات التنمية في المغرب العربي" قراءات
سياسية، العدد 4، 1994، ص 82.

المنطقة فقد خلق ذلك نوعا من التنافس الشديد بينهما¹، وإن كان الوضع في السابق شبه محسوم لصالح الجزائر كقوة أولى في المنطقة خاصة على الساحة الدولية، فإن الوضع الذي ميز العشرية الأخيرة من القرن العشرين وانعكاساته السلبية أدى إلى بروز قضية الزعامة من جديد في المنطقة.

5_ الاستفادة من البيئة الدولية الداعمة للتكتل المغربي

بعد ما كانت القوى العظمى في السابق تعارض فكرة التجمعات الإقليمية، فإن الوضع مع أواخر القرن العشرين لم يعد كذلك، إذ أن هذه الدول وهي تسعى لكسب مناطق اقتصادية جديدة أصبحت تبحث عن أسواق كبيرة لترويج تجارتها، وهذه الأسواق لا تتحقق إلا بتكتل عدد من الدول.

حاليا تعتبر الفرصة مناسبة أمام دول المغرب العربي أكثر من أي وقت مضى، خاصة في ظل التفاوض أمام الاتحاد الأوروبي ووقوفها وتفاوضها ككتلة واحدة متكاملة، لكن دخول الدول الأعضاء بشكل فردي يجعلها تجني على المدى المتوسط والبعيد نتائج هزيلة وغير مرضية مقارنة في حال تكتلها كون هذه هذه الشراكة تركز على تحرير المبادلات التجارية أكثر من الجوانب الأخرى خاصة الاجتماعية في ظل اقتصاديات غير متكافئة. ومنه فبإمكان دول المغرب العربي إذا كانت تسعى لتحقيق تكاملها أن تستفيد من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية).

6_ إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات

غالبا ما يعيق مبدأ الإجماع العمل الجماعي، وإن كان البعض يفضل العمل به لأنه يعكس إلى حد ما تمسك الدول بسيادتها وإرادة الجماعة، غير أن التمسك به في اتخاذ كافة القرارات دون مراعاة طبيعتها عادة ما يوصل العمل الجماعي إلى طريق مسدود. نصت المعاهدة المنشئة للاتحاد أن القرارات تُتخذ بإجماع كل الدول الأعضاء، وهو ما أدى إلى تعطيل أغلب التجمعات، ويرجع تمسك قادة المغرب العربي بقاعدة الإجماع في

¹ صبري محمد عادل "معوقات التكامل الاقتصادي المغربي وأساليب تفعيله" مجلة دراسات اقتصادية

اتخاذ القرارات إلى عدم وجود الثقة المتبادلة والكثير من الشك والريبة ، في وقت تأخذ أغلب المؤسسات الدولية بمبدأ الأغلبية.¹

إذن دول المغرب العربي مطالبة الآن بإلغاء هذا المبدأ وإحلال محله مبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الاتحاد نوعا من الدفع والحركة اللازمين للتأقلم مع المتغيرات الدولية والاستفادة من تجربة جامعة الدول العربية التي ساهمت قاعدة الإجماع في تعثر مسيرتها خلال نصف قرن.

7_ تبني إجراءات عملية لتنفيذ الاتفاقيات

إن اعتماد مبدأ مصادقة كل الدول الأطراف في الاتحاد على الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد حتى تصبح سارية المفعول أعاق تطبيق الكثير من الاتفاقيات، فمنذ 1990 لم تنفذ إلا خمس اتفاقيات بعد مصادقة كل الأطراف لتبقى الاتفاقيات الأخرى تنتظر مصادقة دولة أو دولتين وأحيانا أخرى مصادقة الدول الخمس، والجدير بالذكر أن المغرب هو الدولة الوحيدة التي سجلت الرقم القياسي في عدم المصادقة، راهنة بذلك مصير العمل المغربي المشترك بقضايا سياسية أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أنها لم تصادق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف المغربي إلا في 2002/04/25 أي بعد 7 سنوات من مصادقة بقية الدول عليها، وهذا بعد إلحاح وتأكيد الهيئات الاتحادية في كل مرة على ضرورة الإسراع بالمصادقة لدخوله سريان المفعول، ومنه من الأفضل و حتى لا تتعطل المسيرة التكاملية للاتحاد العمل بمبدأ الأغلبية أي أن تصبح الاتفاقيات المعتمدة من طرف مجلس الرئاسة سارية المفعول بمجرد مصادقة ثلثي الأعضاء فقط.²

8- تحيين وتحديث النصوص القانونية للاتحاد

اتخذ الاتحاد الكثير من القرارات الاتحادية منذ 1990 سواء في شكل اتفاقيات أو تعليمات شملت العديد من القطاعات (الزراعة، التجارة، البريد والمواصلات، النقل....)، إلا أن الكثير منها لم يدخل حيز التنفيذ ما جعلها تصبح متجاوزة بفعل المستجدات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في العالم بفعل العولمة المتسارعة، إضافة لانضمام

¹ رضا عبد الودود " في ذكرى تأسيسه.. اتحاد المغرب العربي في خدمة المخططات الأجنبية فقط " من الموقع

<http://www.ikhwanonline.com> , التاريخ : 1024/01/29 , الساعة : 10:00.

² عيشون أم الخير " آليات تفعيل مشروع التكامل المغربي من الجانبين القانوني و المؤسساتي " مجلة القانون و المجتمع ,

المجلد 09, العدد 01 , ص 406.

بعض بلدان المغرب العربي إلى منظمة التجارة العالمية وما تفرضه هذه الأخيرة من شروط تجارية محددة على أعضائها، وكذلك دخول البعض الآخر في إطار الشراكة الأورو-متوسطة، لذلك أصبح من الضروري على هذه البلدان تحيين و تحديث الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد المغربي لمواكبة المتغيرات الدولية الحاصلة في مؤخر في البيئة الدولية .

وقد عقد مجلس وزراء الخارجية في دورتيه العشرين والسادسة والعشرين جلسة دعا اللجان الوزارية المتخصصة لتشخيص العقبات التي تحول دون تنفيذ هذه الاتفاقيات وإقرار مبدأ التقييم والتحيين للنصوص القانونية للاتحاد .

9_ دعم شبكة المواصلات

- تعزيز التعاون الثنائي عبر ابرام الاتفاقيات بين الدول الأعضاء خاصة في مجال التجارة البينية حيث اتضح جيدا أن المبادلات تحكمها الاتفاقيات الثنائية في هذه الدول، ومع استحالة الاتفاقيات الجماعية حاليا ، فيمكن تطوير الاتحاد بتبني هذا النوع من الاتفاقات ، إذ يعد الأفضل لتعميق التعاون الثنائي كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي المغربي.

10- تبني إستراتيجية واضحة المعالم وشاملة :

لابد للنهوض بالتجربة التكاملية المغربية من العمل على وضع إستراتيجية مغربية واضحة تتبنى مقاربة شاملة في المجال الاقتصادي وفي العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص تقوم على احترام المبادئ الأساسية للشفافية والمنافسة الشريفة، وحيث يقر العديد من الباحثين أن هناك مأزق في تحديد طبيعة و محتوى المجال الاقتصادي الحيوي الذي يمكن ان يمثل نقطة البداية في حركة التكامل المغربي¹ . وفي هذا المضمار أكد مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي في دورته السادسة والعشرين (جانفي 2007) على أهمية تشكيل مجموعة التفكير التي تضم أكاديميين وذوي خبرة من الدول الأعضاء تعمل مع الأمانة العامة والأكاديمية المغربية للعلوم لوضع مشروع إستراتيجية للعمل المغربي.

¹ بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هوم، الجزائر، 2010، ص 35.

خاتمة:

تملك الدول المغربية رصيدا تاريخيا وحضاريا مشتركا إلا أن نجاح التكامل بينها يتطلب إرادة سياسية صلبة لتجاوز الخلافات القائمة، واعتماد لغة المصالح الإستراتيجية المتبادلة والعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة، خاصة في ظل التحولات الجديدة التي لحقت بالمنطقة وما زالت تلحق بها .

الواقع المغربي الحالي يشير إلى صعوبة احياء هذه التجربة نظرا للأوضاع التي تعرفها منطقة المغرب العربي و التي من أهمها الطبيعة الشخصية للأنظمة السياسية المغربية والتي تجعل الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا شبه مستحيل في العالم المغربي وتدني مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والثقافة لدى الجماهير المغربية وتفشي الأمية والسلبية في أغلب الدول المغربية مما ينعكس بدوره على مستوى المشاركة السياسية لهذه الجماهير , وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح المفارقة التالية : لماذا لا يتحقق التكامل المغربي بالرغم من وجود مؤسسات التكامل متجسدة في مجلس الرئاسة و مجلس وزراء الخارجية و اللجان وتغطي المجالات المهنية والثقافية والعلمية والتربوية والعمالية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية .

و لبعث روح جديدة للتجربة التكاملية المغربية و إعطائها دفعا جديدا نقدم المقترحات التالية :

- تفعيل و بعث روح جديدة لمؤسسات الاتحاد المغربي القائم، انطلاقا من معالجة قصورها، ومنحها الصلاحيات الضرورية للتحرك على المستوى الإقليمي، وهذا يتضمن التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية. واعتبار هذه المؤسسات مكسبا للتجربة التكاملية المغربية .
- تنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد بخصوص التعامل مع الكيانات والتجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصالح المشتركة، و يعزز القوة التفاوضية لبلدان الاتحاد أمام هذه التجمعات، وخاصة الاتحاد الأوروبي (بوصفه الشريك الرئيسي لها).
- ضرورة العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي تركز بالدرجة الأولى على تطوير التجارة البينية لدول الأعضاء .

- إن تحديات الواقع ورهانات المستقبل تفرض بمنطق العقلانية التخلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق اندماج جهوي يحمي مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد .
- إعادة النظر في المقاربة المتبعة للتكامل لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي و ذلك بضرورة التخلي عن المقاربة المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة وتبني المقاربة الهيكلية و ذلك بإدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة (تجربة المشاريع المشتركة الجزائرية . التونسية أحسن مثال).
- ضرورة معالجة قضية الصحراء الغربية باعتبارها فعلا حجر العثرة في مسيرة الاتحاد و ما أفرزته من تداعيات , وذلك بتفعيل كل القنوات للوصول إلى حل لهذه القضية .
- البحث عن طرق بديلة جديدة للتجارة البينية الإقليمية من أجل تخفيض تكاليف الواردات والصادرات من الموانئ الأوروبية و إيجاد حل لغلق الحدود بين الجزائر والمغرب.
- العمل على التكامل الاقتصادي باعتباره السبيل الوحيد لبناء سوق متكاملة و البدء في حلحلة مشكلة الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء خاصة بين الجزائر و المغرب .
- الاستفادة من الروابط الثقافية الوثيقة بين الدول الأعضاء لبناء شبكات من الفنانين والكتاب وتطوير ذخيرة مغربية مشتركة من الأدب والفنون.
- الانفتاح على الثقافات الأخرى من خلال إنشاء مراكز ثقافية للدول الأعضاء في بقية المنطقة, على سبيل المثال، ينبغي على الجزائر أن تفتح مركزا ثقافيا جزائريا في تونس والعكس صحيح.

قائمة المصادر والمراجع:

أ-الكتب:

- 1-أبو بكر محمود مصطفى،للحليج عبد الله أحمد،مناهج البحث العلمي:أسس علمية،حالات تطبيقية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2007.
- 2_الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987.

التجربة التكاملية المغاربية بين دواعي الأفول و ضرورة الاحياء

- 3_ بوعشة محمد ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية - الأيترية ، دار الجيل ، بيروت، 9001.
- 4_ بوقارة حسين ، التكامل في العلاقات الدولية، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
- 5_ إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومه، الجزائر، 2010.
- 6_ الحاج علي ، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005.
- 7- الجابري وآخرون ، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- 8_ الشكري محمد، تجربة التكامل الاقتصادي عن الإتحاد المغاربي، [ب.د.ن] الدوحة، 2007.
- 9- عاشور محمد ، التكامل الاقليمي و التنمية في إفريقيا: الواقع و التحديات، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 2005.
- 10_ رضوان محمد ، منازعات الحدود في المغرب العربي: مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية، الجزائر ، 1999.
- 11_ زبيري طاهر ، نصف قرن من الكفاح : مذكرات قائد أركان جزائري، الجزائر ، الشروق ، 2011.
- 12_ مانع عبد الناصر جمال، اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية، دار العلوم، الجزائر، 2004.
- 13_ نافع حسن ،الاتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2004.
- 14_ ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي و الشراكة الأورو متوسطية، الطبعة الأولى، دار توبقال، المغرب، 1997.
- 15_ يحي جلال ، مسألة الحدود المغربية الجزائرية، المؤسسة الجزائرية، القاهرة ، 1987.

ب_الدوريات :

- 1- السالك ولد ديدي 'اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر و مداخل التفعيل'، مجلة المستقبل العربي، العدد 32، 2005.
- 2_ عادل محمد صبري " معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله" مجلة دراسات اقتصادية ' العدد 04 ، المجلد 01 ، جوان 2017 .
- 3_ عبد الله طارق "النموذج الاقتصادي الاستعماري و سياسات التنمية في المغرب العربي" قراءات سياسية، العدد 4، 1994.
- 4_ عيشون أم الخير " آليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي من الجانبين القانوني و المؤسساتي " مجلة القانون و المجتمع ، المجلد 09، العدد 01 ، 2021.
- 5_ رقبولي عبد الكريم " دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية - حالة الصحراء الغربية نموذجاً- " المجلة السياسية للدراسات السياسية ، العدد 7، جوان 2017 .
- 6_ لغروس محمد ، الغويضي سناء ، الجزائر تاريخ حافل بالخرجات المسيسة للمغرب، جريدة التجديد، العدد 3272 ، 2013 .

ج_ الرسائل و المذكرات الجامعية:

- 1- بخوش صبيحة" اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007" رسالة دكتوراة(جامعة الجزائر, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية, 2007-2008)
- 2- بن خليف عبد الوهاب"المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية و التطبيق" رسالة ماجستير(جامعة الجزائر, معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية, 1996-1967).
- 3_ حمزة حسام " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري " رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر- باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية, السنة الجامعية : 2010/ 2011) .
- 4_ قط سمير " البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري " رسالة دكتوراه (جامعة محمد خيضر- بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , السنة الجامعية : 2016- 2017) .

5_ قرينة عبد السلام " دور الجزائر في إطار المغرب العربي " رسالة ماجستير(كلية العلوم السياسية و الإعلام, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر , السنة الجامعية : 2003/ 2004) .

هـ_الانترنت :

- 1- عبد الرشيد زرواتي, يحيى سعدي, جدوى الاتحاد المغاربي وتكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع, من الموقع: <http://www.ulum.nl>, التاريخ : 2024/02/02 , الساعة : 14:00.
- 2- النيفر احميدة, الفكر الإصلاحي المغاربي : القضايا والأعلام والمنهج, من الموقع: <http://www.almultaka.net>, يوم: 2024-1-30 على الساعة: 11:20
- 3_ رضا عبد الودود" في ذكرى تأسيسه.. اتحاد المغرب العربي في خدمة المخططات الأجنبية فقط" من الموقع <http://www.ikhwanonline.com>, التاريخ : 2024/01/29 , الساعة : 10:00.
- 4_ "العلاقات بين الجزائر والمغرب تزداد توتراً" 18 مارس 2024 , من الموقع : <https://aawsat.com> "node/4918651", اليوم : 2024/05/15 , الساعة: 10:00.
- 5_ "الجزائر تغلق مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية" 2021/9/22, من الموقع : <https://www.dw.com/ar/الجزائر-تغلق-مجالها-الجوي-أمام-الطائرات-المغربية/a-59267196>, اليوم : 2024/05/16, الساعة : 16:00 .

المراجع باللغة الأجنبية :

- 1_ Sahara occidental: Sortir de l'Impasse, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°66 – 11 juin 2007.
- 2_ Jacob Mundy, "Algeria and the Western Sahara Dispute", the Maghreb Center Journal, Issue1, Spring/ Summer, International Crisis Group, 2010.